



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.

القطاع غير الرسمي (٢)

العدد رقم (٣١٣)

يناير

٢٠٢٦

نشرة شهرية تصدر عن مركز
المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع
لمجلس الوزراء المصري.



قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.

القطاع غير
الرسمي (٢)

IDSC | عن المركز

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فخر رائد ومُصنّف دوليًا، تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة، بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسية في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له، وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعدّ تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناءً، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة: المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافًا إقليميًا ودوليًا بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد طوّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديراً لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيڤي أوردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

فريق العمل

رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

مدير التحرير

أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل

أ. حسن محمد

فريق العمل

أ. رانيا ضياء
أ. هبة رجب

المراجعة الفنية

أ. د. أحمد البقلي
أستاذ القوى العاملة
معهد التخطيط القومي

المراجعة

الإدارة العامة للجودة

أ. هبة أبو الوفا
أ. حسام شومان
أ. محمود حنفي

تمثل آراءً ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب -فضلاً عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف: (القومية - الحزبية - المستقلة)، وما تشتمل عليه من مقترحات وحلول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشكلاته، ثروة فكرية ورافداً مهماً يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام برصد هذه الآراء واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها، أمراً على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت «قاعدة بيانات قضايا وآراء» في عام ٢٠٠٧، لتحقيق أهداف: الرصد - الاستخلاص - التسجيل والتخزين - البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلاً عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن «قاعدة بيانات قضايا وآراء» تسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن إلى أكثر من ٨٠ ألف تسجيلية، علماً بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضاً وطباعتها.

وتعد «نشرة قضايا وآراء» التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة؛ حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدارة التي بين أيدينا تتضمن (١٩) تسجيلية في موضوع «القطاع غير الرسمي (٢)»، وهي للمواد الصحفية التي نُشرت خلال الفترة من يناير ٢٠٢٣، إلى يوليو ٢٠٢٥، من صحف: (الأخبار- الوفد- اليوم السابع- الشروق الجديد-العالم اليوم-البوابة نيوز).

جدير بالذكر أن إصدارات النشرة جميعاً متاحة ورقياً بالمكتبة، وإلكترونياً على نظام القاعدة، أو من خلال موقع المكتبة على شبكة الإنترنت.

هذا، ويسعد «مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل، شكلاً، وموضوعاً، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعميم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة library@idsc.gov.eg

- جدير بالذكر أن المواد التي يتم رصدها، والتي تتضمنها النشرة لا يمكن أن يتم المساس بنصوصها فهي تُذكر بالنشرة طبقاً للبيانات التي ذكرها مؤلفوها، دون أدنى مسؤولية في ذلك على مكتبة المركز. فضلاً عن أن المقترحات الواردة بالنشرة لا تعني بالضرورة أن أيّاً منها لم يتم تنفيذه بعد من الجهات المعنية، كما أن تقييم هذه المقترحات ليس مسؤولية أو وظيفة القائمين على إعداد النشرة؛ حيث تعتمد منظومة قضايا وآراء على رصد المواد الصحفية بشكل حصري. كما أن الآراء والمقترحات الواردة بالنشرة لا تعبر - بالضرورة - عن وجهة نظر المركز.
- ** تجدر الإشارة إلى أنه سبق أن صدر العدد (٢٥٢) من هذه النشرة بعنوان (القطاع غير الرسمي) في ديسمبر ٢٠٢٠، ورصد الفترة من يناير ٢٠١٩ إلى أغسطس ٢٠٢٠.

أبرز المقترحات والآراء الواردة في النشرة

التوسع في ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية، عبر حزمة تحفيزات مدروسة قادرة على جذب شريحة واسعة من هذا القطاع، وتحويله من عبء ظل خارج الحسابات إلى قوة مضافة تدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

(تسجيلية: ١)

تفعيل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو المستدام، وكذلك تفعيل الحوافز الضريبية المقدمة للقطاع واستحداث تيسيرات جديدة تساعد على تشجيع الاقتصاد غير الرسمي للعمل داخل المنظومة الرسمية، وكذلك تطبيق مقترحات وحلول الحوار الوطني ومتابعة تنفيذها.

(تسجيلية: ٦)

التعامل باحترافية مع أصحاب الشركات المرخصين المستوفين للشروط وإزالة الضغوط، مع وضع عدد من المحفزات تساهم في دمج القطاع غير الرسمي خلال المرحلة المقبلة من القطاع الرسمي.

(تسجيلية: ٨)

عقد جلسات موسعة مع أصحاب المشروعات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي والاستماع لرؤيتهم ووجهه نظرهم ومقترحاتهم بشأن عملية الدمج في الاقتصاد القومي، وأسباب العزوف والخروج بتوصيات ملزمة لحل هذه الأزمة بشكل جاد وجذري.

(تسجيلية: ٩)

(١) ماجدة موسى العضو المنتدب لشركة "طيبة" للسمسة في الأوراق المالية: تكلفة الاستثمار.. أكبر عقبة أمام تدفق الأموال/ صلاح الدين عبد الله

مستخلص

إن الحكومة تمثلي في مسارها في تطبيق دورة التيسير النقدي، بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز عجلة النمو، إلا أن التحديات الخارجية تفرض واقعاً أكثر تعقيداً، قد يبطئ من وتيرة الانطلاقة المرجوة.

ويُقترح:

- العمل على إعادة توجيه جزء من الأموال الساخنة نحو الاستثمار المباشر طويل الأجل، كخطوة استراتيجية تعزز من تدفق الاستثمارات الأجنبية الحقيقية، وتدعم البنية الإنتاجية للاقتصاد.
- التوسع في ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية، عبر حزمة تحفيزات مدروسة قادرة على جذب شريحة واسعة من هذا القطاع، وتحويله من عبء ظل خارج الحسابات إلى قوة مضافة تدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

٢) محمد عصام الرئيس التنفيذي لشركة "بايونيرز" لتداول الأوراق المالية: البورصة أفضل أداة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي/ صلاح الدين عبد الله

مستخلص

إن بناء اقتصاد قوي لا يقوم على المسكنات، بل العمل والتطوير، ولهذا، جاءت السياسات الأخيرة لتفتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص، كفاعل رئيس في معادلة النمو. فالمشروعات الاستثمارية لم تعد حكراً على الدولة، بل باتت ساحة رحبة لكل من يحمل فكرة. ويملك القدرة على تحويلها إلى قيمة مضافة حقيقية.

ويُقترح:

- التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص سواء الأجنبي أو المحلي، حيث أن مستقبل الاقتصاد الوطني غير مكتمل الملامح دون شراكة حقيقية، واسعة ومرنة، مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء. لا شراكة شكلية ترفع الشعارات.
- تحفيز الإنتاج، وبعث الحيوية في شرايين الاقتصاد الحقيقي، مع سعي الدولة إلى استقطاب الاقتصاد غير الرسمي، وتحفيزه على الخروج إلى النور والانضمام إلى المنظومة الرسمية، عبر حزم متكاملة من التيسيرات، والحوافز الذكية، التي تبني الثقة وتفتح الأبواب من خلال القيد بالبورصة.

٣) ابن الصناعة المصرية.. ٥٠٠ مليار تصدير/ تيسير مطر

مستخلص

إن قطاع الصناعة هو عصب التنمية الاقتصادية في مصر باعتباره من أكثر القطاعات قدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بالإضافة إلى دوره المهم في دعم الناتج القومي، وفي ظل ما يواجهه هذا القطاع من تحديات إثر الأزمات العالمية الحالية.

ويُقترح:

- وضع حزمة حوافز مالية ودعم فني وتقني مجانيًا للصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات المكون المحلي لتوطين الزراعة وتشجيع ضم الاقتصاد الغير رسمي، ووضع محفزات لتشجيعه للانضمام الى الاقتصاد الرسمي، حتى نستطيع أن ننقل بملف الصناعة من مكانة إلى مكانة أخرى تمامًا.



٤) عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات: إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية ساهمت بشكل ملحوظ في التيسير على المستثمرين/ محمد عبدالرحمن

مستخلص

إن مساندة الدولة للقطاع الصناعي تتضمن المبادرات الأساسية الخاصة بالتمويل وعلى رأسها مبادرة تمويل القطاعات الإنتاجية بفائدة ٥% والتي استفاد منها عدد كبير من الصناع، إلى جانب التعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير قروض بفائدة ٥% للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ويُقترح:

- استمرار الدولة في دعم القطاع الصناعي والتي ساهمت في نشر حالة من التفاؤل بين المصنعين والاستمرار في حل المشكلات المتبقية للنهوض بالصناعة، مع ضرورة تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي وتقديم حوافز للعاملين بهذا القطاع لتشجيعهم على الانضمام للمنظومة الشرعية ويعد ذلك التحدي الكبير الذي يواجه الحكومة في هذا التوقيت ولكن تنميته سيعود بالنفع على الاقتصاد بشكل ملحوظ خاصة وأن الدول الاقتصادية الكبرى نجحت في ذلك وكان له آثار إيجابية كبيرة: أن يكون جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاضع لوزارة الصناعة حتى لا يحدث تشابك بين الجهاز وهيئة التنمية الصناعية خاصة وأن الكيانان يمنحان التراخيص للمشروعات الصغيرة، كما أنه يفضل توجيه خدمات الجهاز لخدمة المشروعات الصناعية فقط.

ه) نجاح خطة الإنتاج والتصنيع مرهونة بضمان دستوري للقطاع الخاص/ صلاح الدين عبد الله

مستخلص

إن التضخم يحدث إما نتيجة نقص المعروض، بسبب سوء استخدام الموارد، أو نتيجة زيادة الطلب، وزيادة طباعة الأموال، مما يسهم في زيادة الأموال بالسوق، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وكل اقتصاديات الدول تمر بذلك، وهو مستمر ولكن ليس بنفس الوتيرة المرتفعة في الفترة الماضية.

ويُقترح:

- التركيز على الإنتاج والتصنيع، وليس الإنتاج العقاري، الذي يعتمد عليه بصورة كبيرة، وإنما الإنتاج القائم على التصنيع، الذي يقوم على توفير العملة الصعبة بالتصدير، وفي نفس الوقت ترشيد فاتورة الاستيراد، ويتطلب ذلك أن يكون هذا الإنتاج والتصنيع هدفًا، خاصةً أن نجاحه يتطلب موافقة اجتماعية حكومية، برؤية مضمونة التنفيذ، وثورة اقتصادية تعمل من خلال ثبات في المحفزات، وحرية في العرض والطلب لسعر الصرف، خاصةً أن المستثمر يواجه العديد من المخاطر من أهمها مخاطر السوق، وهو ليس في حاجة لمخاطر أخرى.
- إحداث ثورة اقتصادية تحقق أهدافها، بالاهتمام بالإنتاج والتصنيع، ودعم الصادرات، من أجل زيادتها، وغزوها للأسواق الخارجية، مما يعزز التدفقات النقدية الأجنبية، وبالتالي يتحقق التحسن للاقتصاد، مدعومًا بالمقومات والميزة التنافسية المتنوعة التي يحظى بها الاقتصاد الوطني، دون باقي اقتصاديات العالم.
- تقليل العجز في الموازنة، وميزان المدفوعات، من خلال زيادة الإيرادات ولكن بعيدًا عن الاعتماد على منظومة الضرائب التي سيكون لها تداعياتها السلبية على الاستثمار، بحيث تكون محفزة للاستثمار وليست طاردة، حيث إن زيادة الإنتاج يترتب عليه مزيد من الضرائب، وكذلك ضرورة العمل على توجيه المصروفات لنواحي الإنتاجية، مع العمل على استقطاب الممولين المتهربين.
- ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية، من خلال قيام الحكومة بتحديد منظومة متكاملة، وواضحة للجميع، تسهم في استقبال أصحاب هذا الاقتصاد والعاملين به، من خلال تعزيز الثقة مع الحكومة بتنفيذ كل استراتيجيتها، ودعمها الكامل لهذا الاقتصاد.

٦ "رجال الأعمال" تحدد ه ملفات للحكومة الجديدة/ هانى الحوتى

مستخلص

إنه في ظل الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية والتي تشهدها المنطقة يمكن لجميع القطاعات الصناعية أن تسهم في تحقيق خطط الدولة نحو ترشيد الاستيراد وزيادة الصادرات، ومن ثم زيادة عائدات الدولة من العملة الصعبة إذا ما توفرت لها بيئة العمل ومناخ الاستثمار المعزز لرفع تنافسيته والنفاذ إلى الأسواق من حيث الجودة والسعر والمنافسة العادلة.

ويُقتَرَح:

- تطبيق المعايير البيئية في كل الأنشطة الاقتصادية، مع وضع معايير واشتراطات صارمة في استيراد المنتجات والإنتاج المتوافق مع البيئة بحلول ٢٠٢٦، كذلك تقديم تمويلات للأنشطة والمجالات المتعلقة بخفض البصمة الكربونية وتشجيع الاقتصاد الأخضر والاستدامة، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين مع مصر.
- تفعيل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو المستدام، وكذلك تفعيل الحوافز الضريبية المقدمة للقطاع واستحداث تيسيرات جديدة تساعد على تشجيع الاقتصاد غير الرسمي للعمل داخل المنظومة الرسمية، وكذلك تطبيق مقترحات وحلول الحوار الوطني ومتابعة تنفيذها.
- أهمية النظر في النزاعات القضائية مع المستثمرين الأجانب والمحليين والإسراع في إنائها، مع أهمية تنفيذ خطة طرح شركات قطاع الأعمال ذات الفرص الاستثمارية التنافسية في البورصة واستكمال تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.
- تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي وتوصيف الاستشاريين للمنتجات المصرية ومنحها الأولوية في الدولة والقطاع الخاص إلى جانب تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية والحصول على الأراضي، واتخاذ كل من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج.

٧) مطالبات نيابية بقاعدة بيانات دقيقة لأعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمي/ نورا فخرى

مستخلص

طالبت لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، برئاسة النائب فخري الفقي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة، لإعداد قاعدة بيانات دقيقة بأعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمي.

ويُقترح:

- أن يتم حصر العاملين بالقطاع غير الرسمي سواء فرادي أو مجموعات، وطبيعة الأنشطة التي يباشرونها وأماكن تركزها وحجم الدخول المتولدة منها بغرض تحولهم إلى القطاع الرسمي وتسهيل وتسريع إجراءات توفيق أوضاعهم، فضلًا عن وضع برنامج وطني لإعادة تأهيلهم وتهيئتهم بما يتفق مع أولويات استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة.



٨) تحت رعاية د. مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء: انطلاق فعاليات مؤتمر أخبار اليوم الاقتصادي العاشر.. ١٧ فبراير: النجاز: وضع محفزات لدمج القطاع غير الرسمي/ السيد شكري

مستخلص

رغم الظروف والتحديات التي تمر بها الدولة، إلا أننا استطعنا تحقيق ٢٤,١ مليار دولار صادرات عام ٢٠٢٣ وهذا الرقم لم يقل عن عام ٢٠٢٢، ولكن يجب دعم قطاع الصناعة وإزالة الضغوط في المرحلة المقبلة حتى يستطيعوا مواصلة العمل والإنتاج.

ويُقترح:

- التعامل باحترافية مع أصحاب الشركات المرخصين المستوفين للشروط وإزالة الضغوط، مع وضع عدد من المحفزات تساهم في دمج القطاع غير الرسمي خلال المرحلة المقبلة من القطاع الرسمي.
- إنشاء جهة مسؤولة عن جودة السلع الصناعية في السباق الداخلي ومن تشريع أيضاً يهتم بهذا الأمر.



<https://akhbarelyom.com/>

٦ فبراير ٢٠٢٤

موقع الأخبار

٩ "اقتصادية النواب" تطالب بحوار مجتمعي لدمج الاقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية / إيمان السنهوري

مستخلص

أشار النائب "عمرو القطامي"، أمين سر لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب، أن الاقتصاد الموازي يمثل معادلة حقيقة في الاقتصاد القومي، وقد سبق قيام الحكومة بالإعلان عن حزمة من التيسيرات والتسهيلات والحوافز ولكن دون جدوى، وهذا يؤكد وجود خلل في التطبيق أو أن هناك متطلبات أخرى غير حزمة التيسيرات التي أعلنتها الحكومة.

ويُقترح:

- العمل على سرعة دمج الاقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية للدولة، شريطة أن تكون هناك إرادة حقيقية لتحقيق هذا الأمر بجدية.
- أن تتحقق بداية الدمج من خلال تغيير رؤية وثقافة القائمين على الاقتصاد الموازي بأن الدمج لا يعني سوى تحصيل الضرائب فقط، ومن ثم يجب عقد حوار مجتمعي لبحث أسباب عزوف البعض عن فكرة الدمج في الاقتصاد الرسمي للدولة، على أن يكون هناك جلسات متخصصة في الحوار الوطني على سبيل المثال لبحث الأمر بالتفصيل.
- عقد جلسات موسعة مع أصحاب المشروعات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي والاستماع لرؤيتهم ووجهه نظرهم ومقترحاتهم بشأن عملية الدمج في الاقتصاد القومي، وأسباب العزوف والخروج بتوصيات ملزمة لحل هذه الأزمة بشكل جاد وجذري.
- عقد جلسات حوارية موسعة مع القائمين على القطاع غير الرسمي لدمجها وهو ما يحقق المنفعة للطرفين أصحاب المشروعات والاقتصاد القومي بشكل عام.

١٠ "مستقبل وطن": الاقتصاد الموازي يمثل ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي/ ابراهيم سليمان

مستخلص

أشار الدكتور "بلال بدوي"، أمين مساعد أمانة الصناعة والتجارة المركزية بحزب مستقبل وطن، أن الاقتصاد الموازي من الملفات الحيوية التي يجب أن يتم العمل عليها بقوة خلال الفترة المقبلة، كما أكد على وجود آليات وحزمة من الإجراءات ومبادرات لتحفيز دمج القطاع غير الرسمي في نسيج الاقتصاد القومي، ولكن النتيجة لا زالت في حاجة لإعادة نظر، خاصة وان القطاع الموازي يشكل عبء كبير على الاقتصاد الرسمي للدولة.

ويُقترح:

- العمل على تجاوز التحديات التي تواجه عملية دمج الاقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية للدولة، والعمل على منح مزيد من التيسيرات المالية للتحفيز للانضمام للقطاع الرسمي، وإعادة النظر في إجراءات مُمارسة الأعمال من حيث استخراج التراخيص والتسجيل وتصاريح المباني وتكلفة أداء الأعمال بوجهٍ عام، وتوفير أراضٍ مجانية أو بأسعار رمزية في المُجمّعات الصناعية المطروحة، إضافة لتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق التأمين الصحي الشامل ليُغطي العاملين بهذا القطاع؛ التعامل مع الاقتصاد الموازي بمنظور بعيد عن الثقافة السائدة وهي المنظور الضريبي فقط.

II دراسة لـ "الشيوخ" تطالب بالنظر في إنشاء مراكز أعمال لدعم القطاع غير الرسمي / إيمان علي

مستخلص

وضعت الدراسة البرلمانية حول "الشباب وسوق العمل غير الرسمي مخاطر اهانة ومقاربات واعدة"، حزمة من التوصيات الهامة نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي في نظيرة الرسمي، شريطة أن يتم طرحها بعد إجراء حوار مجتمعي جدي وموسع مع الفئات المتأثرة حول أهداف عمليات الدمج بالنسبة للأطراف كافة، ومدى تأثر كل طرف، وحجم المزايا والمكاسب المتوقعة أو الخسائر المحتملة.

ويُقترح:

- العمل على إعداد قاعدة بيانات شاملة الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية كافة، على أن يتبع في إعداد هذه القاعدة أساليب وآليات جديدة توضح حقيقة واقع هذه الأنشطة.
- بناء حضانات ومراكز أعمال لهذه المشروعات بحيث تقوم هذه الحضانات والمراكز بتقديم المساعدة الفنية والإدارية والمالية والتسويقية لهذه المشروعات.
- مراعاة خصوصية التعامل مع تباينات الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي، مع فتح أبواب الحوار للتواصل مع الفئات العاملة فيه..
- تفعيل الرقابة على المحليات لضمان قيامها بدورها في منع تزايد حجم العمالة العشوائية والباعة الجائلين.

١٢) النائب محمد السباعي يطالب بمواجهة معوقات تحول دون دمج الاقتصاد غير الرسمي / محمود حسين

مستخلص

أكد النائب محمد السباعي، عضو مجلس الشيوخ عن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، الموافقة على تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والتجارة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها.

ويُقترح:

- مواجهة المعوقات التي تحول دون دمج الاقتصاد غير الرسمي، مع المزيد من التيسيرات، وقياس الأثر التشريعي لتطبيق القوانين على أرض الواقع.

١٣) دراسة لـ "تنسيقية الأحزاب" أمام حقوق إنسان الشيوخ تطالب بقانون موحد للعمل التعاوني / نورا فخري

مستخلص

إن التعاونيات يمكن أن تكون القناة التسويقية الرئيسة لمنتجات الشباب الخريجين، وكذلك التعاونيات الإنتاجية الحرفية والزراعية والسمكية بنظام بين المنتج والجمعية التعاونية وعلى الدولة رعاية تلك الشراكة وتوفير أماكن العرض الملائمة وتدريب العمالة لإدارتها، وهذا النظام يوفر للجمعية التعاونية عائد يجعلها تتوسع وأيضاً يكون لها أكبر أثر في الحد من البطالة.

ويُقترح:

- إصدار قانون موحد للعمل التعاوني، حيث أن التعاونيات يمكن أن تكون هي القاطرة لدمج الاقتصاد غير الرسمي أو تكون الراعي لنشر الوعي بقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- إنشاء تعاونيات استهلاكية جديدة وإدخال أنشطة جديدة غير تقليدية، مثل إدخال أنظمة التعبئة والتغليف وبيع الأسماك واللحوم حيث توفر هذه الأنشطة فرص عمل كبيرة تحد من البطالة

١٤) الاقتصاد غير الرسمي سلاح ذو حدين (٢) / خالد قنديل (دكتور)

مستخلص

إن ما تمثله قضية الاقتصاد غير الرسمي من خطورة خصوصًا في ظل الاضطرابات التي تضرب سوق الاقتصاد في العالم، كما أن هناك اهتمامًا دوليًا ومحليًا كبيرين بتلك الظاهرة التي تعد كيانًا ضخماً في بنية الاقتصاد، وتنتشر في جميع قطاعاته ما بين مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وحرف تقليدية، وأسواق عشوائية، وتجارة إلكترونية، وعقارات غير مسجلة، وفي مصر بلغ حجم هذه الأنشطة نحو ٦٠% من حجم النشاط الاقتصادي بطاقة ٧ ملايين عامل.

ويُقترح:

- الجمع بين تقديم الخدمة وتطوير المهنة، عبر إنشاء مراكز دعم للحرفيين، تقوم على توفير المعدات الحديثة للبيع أو التأجير، والتدريب عليها، وإنشاء مجمعات حرفية، يمكن أن تتحول إلى شركات تعمل بأنظمة حديثة، مثل نظام تشغيل سيارات أوبر مثلًا، أو مراكز خدمة صيانة الأجهزة المنزلية، وأن تشجع الدولة، وتساعد في تحول الحرف إلى شركات خدمة مناطقية في المحافظات والمدن، بما يحقق تطوير الحرفة، وتحسين الخدمة، وتقديم الرعاية التأمينية والصحية للعاملين، وكذلك الضبط الضريبي.
- عمل دراسة ميدانية للباعة الجائلون والأسواق الشعبية، بحيث تنظم هذه الأسواق بتحديد أماكن أو أكشاك صغيرة في المناطق أو الأرصقة التي تسمح مساحتها ومكانها بإقامة هذا التجمع، وأن تراعي الشروط الصحية، وأن يكون الإيجار مرتبًا وغير مبالغ فيه، وأن يراعي طبيعة كل منطقة وكل سلعة، كما تراعي أن تكون تجمعات البيع أو الباكيات قريبة من حركة أو هناك وسائل ميسرة للتوصل إليها؛ إعادة تنظيم للعاملين بالمنزل؛ لتحقيق الأمان لهذه الفئة المعرضة للخطر، وأهم خطوات التنظيم أن يكون العمل لهذه الفئة من خلال مكاتب رسمية ومسجلة، وتقوم بالتسجيل إلى جانب تولى توظيف ومتابعة شؤون تلك الفئات وإقامة لجان نقابية لها في الأحياء التي يكثر فيها أعداد الخدم، وعندئذ يمكن دمج تلك الفئة، والتأمين عليها صحيًا واجتماعيًا، وأيضًا يمكن استخدام تنظيم الإعلانات التجارية كوسيلة للضبط والدمج، ومنع أي إعلان لا تتوافر فيه بيانات وجود سجل تجاري في إعلانات الأون لاين التي انتشرت مؤخرًا.

مستخلص

قضية الاقتصاد السري من القضايا التي كانت تُورق الحكومات المتعاقبة في العقود الماضية، وهو الاقتصاد الذي يطلق عليه أيضا الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي أو الخفي أو الظل، ويبلغ تقريبا نحو ٥٥% من حجم اقتصاد مصر الرسمي أو أكثر من ذلك، ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤٠%. وهو الاقتصاد غير المرخص وغير المسجل ضريبياً، سواء للأفراد أو الشركات، وهو ظاهرة في كل دول العالم بلا استثناء، وليس في مصر وحدها.

ويُقترح:

- وضع الحوافز والتيسيرات والمزايا لجذب كافة هؤلاء الذين يعملون في الاقتصاد السري، ومنها إزالة البيروقراطية عند التسجيل، بتفعيل الشباك الواحد وبطريقة ميسرة للغاية، وأيضاً توحيد الأجهزة الرقابية في جهاز واحد أو اثنين على الأكثر، بدلاً من أكثر من ١٧ جهة للمراقبة، وكل يعمل على هواه وبأسلوبه الخاص، وأيضاً تقديم الدعم الفني لهؤلاء العمالة وتدريبهم مجاناً وتقديم دراسات الجدوى للشركات بدون مقابل، وتيسير منح القروض لهم بفائدة بسيطة ومنحهم الإعفاءات الضريبية لتشجيعهم، بالإضافة إلى تقديم مزايا تصديرية لمن يرغب في تصدير منتجاته، وغير ذلك من التيسيرات التي تحفزهم للانضمام للاقتصاد الرسمي.

١٦ دراسة برلمانية لـ "الشيوخ" تطالب الحكومة باستراتيجية وطنية لدمج الاقتصاد غير الرسمي/ نورا فخري

مستخلص

وضعت الدراسة البرلمانية حول "الشباب وسوق العمل غير الرسمي مخاطر راهنة ومقاربات واعدة"، حزمة من التوصيات الهامة نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي في نظيرة الرسمي، شريطة أن يتم طرحها بعد إجراء حوار مجتمعي جدي وموسع مع الفئات المتأثرة حول أهداف عمليات الدمج بالنسبة للأطراف كافة، ومدى تأثير كل طرف، وحجم المزايا والمكاسب المتوقعة أو الخسائر المحتملة.

ويُقترح:

- تنظيم عمليات الحوافز وضمانات الدمج من خلال وضع قواعد ناظمة وإجراءات محددة ومبسطة بعيدة عن التعقيدات الإدارية والتشابكات التنظيمية، إذ بإمكان الحكومة أن تعمم تجربة الشباك الواحد في التعامل مع منشآت القطاع غير الرسمي حتى لا تتكبل بالأعباء الإدارية.
- أهمية تقديم خدمات الدعم الفني للعاملين في القطاع غير الرسمي، إذ يمكن أن تتضمن الاستراتيجية فكرة بناء حضانات ومراكز أعمال لهذه المشروعات بحيث تقوم هذه الحضانات والمراكز بتقديم المساعدة الفنية والإدارية والمالية والتسويقية لهذه المشروعات، فضلاً عن مراعاة خصوصية التعامل مع تباينات الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي، إذ يستوجب النجاح مراعاة أن هذا القطاع يضم أنشطة عديدة ومتنوعة تتباين في سماتها ومتطلباتها، وهو ما يجب أخذه في الحسبان عند وضع هذه الاستراتيجية الوطنية حتى لا يتم التعامل مع هذه الأنشطة كوحدة واحدة تتسم بنفس الخصائص والمتطلبات عند محاولات الدمج داخل الاقتصاد الرسمي، فعلى سبيل المثال إجراءات إدماج نشاط القطاع الصناعي تختلف كلية عن القطاعات الخدمية الأخرى مثل النقل.
- العمل على أنسنة ظروف العمل التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية كخطوة أولى مع أهمية فتح أبواب الحوار للتواصل مع الفئات العاملة فيه، وتفعيل الرقابة على المحليات لضمان قيامها بدورها في منع تزايد حجم العمالة العشوائية والباعة الجائلين.

١٧ نواب بـ "الشيوخ" يطالبون بمنح رخصة ذهبية لدمج الاقتصاد غير الرسمي/
محمود حسين

مستخلص

إن الاقتصاد السري أو الاقتصاد الموازي هو ثلثي الاقتصاد المصري ويُسأل عن ذلك جميع الحكومات السابقة، والدولة في ظل هذه الظروف الصعبة اقتصاديًا تحتاج لمجهودات الوطنيين من أبناء مصر، وكل من لديه شيء يقدمه لوطنه وبلده.

ويُقترح:

- أن يتم منح رخصة ذهبية للعاملين بالاقتصاد غير الرسمي لضمهم ودمجهم في القطاع الرسمي.
- أهمية تسجيل ودمج العمالة غير المنتظمة وعمال اليومية في الزراعة وأن يتم دعمهم وتوفير ضمان وتأمين اجتماعي.



١٨) ويتحفظون على عدم حضور وزير المالية أو نوابه.. أعضاء بالشيوخ: دمج الاقتصاد غير الرسمي يحتاج لحوافز تشجيعية وإزالة المعوقات / محمود حسين

مستخلص

حسب تقديرات حكومية يساهم الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي، بما يعادل نحو ٣٠ إلى ٤٠%، كما يستوعب هذا القطاع نحو ٥٠% من قوة العمل، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من حصة ضريبية تقدر بنحو ٤٠ مليار جنيه، وبالتالي دمجهم سيساهم في سد عجز الموازنة والنهوض بالاقتصاد، وبالتالي إقامة مزيد من المشروعات التنموية وتوفير فرص العمل.

ويُقترح:

- توفير حوافز للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي حتى ينضموا للاقتصاد الرسمي، وإزالة أي معوقات ومشكلات أمام القطاع الرسمي نفسه حتى تكون مشجعة لدمج الاقتصاد الرسمي.
- أهمية توحيد الجهود بين مؤسسات الدولة ووضع خارطة طريق لدمج الاقتصاد غير الرسمي، وتكوين قاعدة بيانات شاملة ومدققة لكافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية غير الرسمية، ووجود حزمة كبيرة من الحوافز لتشجيع العاملين بالاقتصاد غير الرسمي للدخول في المنظومة الرسمية للدولة، وتقديم تسهيلات ضريبية كمنح إعفاء ضريبي لعدد من السنوات، وكذا التغطية التأمينية الاجتماعية والصحية المبسطة للعاملين، وتيسيرات تمويلية للشباب لإقامة المشروعات، ورقمنة الاقتصاد بالاعتماد على المعاملات الإلكترونية وقواعد البيانات وتخزينها وتداولها على المنصات الإلكترونية، والاستمرار في تحقيق الشمول المالي.
- إزالة المعوقات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة للحصول على الأراضي وإدخال المرافق وتيسير إجراءات التراخيص، والتوعية والتسويق للحوافز والتيسيرات والمزايا التي تقدمها الدولة لتقنين أوضاع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي.

١٩ مجلس الشيوخ يستأنف جلساته بمناقشة دراسة لدمج الاقتصاد غير الرسمي / صفاء علم الدين

مستخلص

استحوذ القطع غير الرسمي على ٥٣% من إجمالي المنشآت في قطاعات الأنشطة الاقتصادية، إذ بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي إلى مليوني منشأة، حيث أعلنت وزارة المالية أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في المتوسط وصل إلى ٥٥% من إجمالي الاقتصاد المصري، وقد يرتفع إلى ٦٠% أو ينخفض إلى ٥٠%.

ويُقترح:

- إطلاق استراتيجية وطنية للاقتصاد غير الرسمي، شريطة طرحها لحوار مجتمعي وتعزيز الثقة بين الأطراف وتنظيم عمليات الحوافز وضمانات الدمج من خلال وضع قواعد وإجراءات محددة ومبسطة بعيدة عن التعقيدات الإدارية والتشابكات التنظيمية، وتعميم تجربة الشباك الواحد مع منشآت القطاع غير الرسمي، بجانب الربط بين التعليم ومخرجاته ومتطلبات سوق العمل.
- تحسين الإطار التشريعي، إذ إن الأنظمة والقواعد المعقدة في بعض جوانبها التي تُفرض على العمل الرسمي تمثل أحد الأسباب المؤدية للتوجه إلى العمل غير الرسمي، ما يجعل هناك ضرورة للعمل على تطوير الإطار المؤسسي لسوق العمل الرسمي، من خلال إدخال تعديلات على التشريع والقواعد المنظمة للحد من العمليات الإجرائية طويلة الأمد.
- التعامل مع القطاع غير الرسمي بقدر من المرونة، خاصة من جانب الجهات الإدارية التي تتعامل معه، وتشجيع الانضمام إلى القطاع الرسمي من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي، وكمثال أن يكون هناك اشتراط بأن يحصل الكيان غير الرسمي على القرض من خلال تسجيله للنشاط الذي يعمل به.

Print

ISSN: 1687-6504

٢٠٢٢



الحي الحكومي - العاصمة الجديدة - مصر
رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحي السكني R3
تليفون: ٤-٣-٢-١-٢٥٤٦٦٠٠ (+٢٢) فاكس: ٢٥٣٢١١٥ (+٢٢)
www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

